AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وخمسة
(نوفمبر 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وخمسة نوفمبر 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 105

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **التنمر في القانون المصري (دراسة مقارنة) 3-48**
صالح محمد صالح صالح

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

2. **في العامية المعاصرة- دراسة دلالية 51-86**
رباب حسن إبراهيم سليمان

3. **اللغة النوبية في مصر «دراسة صوتية مقارنة باللغة العربية» 87-128**
أحمد أبو بكر سيد محمد

4. **أثر أنموذج وودز في تحصيل مادة البلاغة عند طالبات المرحلة الإعدادية ... 129-166**
تماضر حميد مهدي

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDEIES**

5. **تأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على الهوية الثقافية للشباب المصري.....169-216**
نادية جمال الدين حسن محمد

6. **تعدد الهويات في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية " دراسة تحليلية سوسيولوجية" 217-258**
جهاد إبراهيم محمود محمد عبد الوهاب

7. **دور وسائل التواصل الاجتماعي في معالجة قضايا المحليات «دراسة تحليلية وميدانية» 259-338**
داليا عبد الهادي جودة

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

8. **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (دراسة قياسية) 341- 386**
غادة سيد عبد الله سيد شعبان

9. **Violation of the Quarantine's Rules as Expressed on Two Egyptian Pages on Facebook: A Critical Discourse Analysis..... 30-3**
Shaimaa Magued

افتتاحية العدد 105

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(105 – نوفمبر 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

تعدد الهويات في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية "دراسة تحليلية سوسيولوجية"

Multiple Identities in Al-Madinah Al-Munawwarah Society after the Prophet`s Migration "A Sociologial Analytical Study"

جهاد إبراهيم محمود محمد عبد الوهاب

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس

Gehad Ibrahim Mahmoud Mohamed Abd el – Wahhab

Faculty of Arts, Ain Shams University, Department of Sociology

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

تقوم الدراسة الحالية بتعرُّف واقع الهويات المتعددة في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية، وسبل إدارة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – لتلك الهويات.

كما اعتمد الإطار المنهجي للدراسة على التحليل الوصفي، واستخدمت الباحثة أسلوب البحث المكتبي والوثائقي.

وانتهت الدراسةُ إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنَّ المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية كان بها تعددية عقائدية وطبقية؛ لوجود ديانات مختلفة؛ كالإسلام، واليهودية، والنصرانية، ووجود الأغنياء والفقراء والعبيد والإماء تحت مظلة مجتمع واحد. لكن هذا المجتمع كان يعيش في تناغم وسلام ذاع صيته حتى عصرنا هذا بأنه اختلف عن المجتمعات السابقة عليه، فقد تفرد بأنه قضى على العصبية القبلية السابقة عليه، وذلك من خلال منظومة القيم الإسلامية التي حكمت هذا المجتمع باختلاف طوائفه، وسبل الإدارة الحكيمة للنبي – صلى الله عليه وسلم– لهذا التعدد؛ أي أنها كانت دولة الإنسان بغض النظر عن دينه، وعرقه، وقبيلته، وما يملكه من ثروات.

ومن أهم المقترحات والتوصيات في هذه الدراسة: أنَّ المجتمعات الحديثة فائقة التنوع بإمكانها أن تستفيد من التجربة النبوية لإدارة ذلك التنوع من خلال: تأسيس هوية محورية تضم جميع الأفراد على اختلافهم، يكون من أهم صفاتها احتواؤها على منظومة قيم راسخة وقوية؛ مثل: الحرية، والعدل، والمساواة، وعدم الإكراه في الدين، مع توحيد اتجاهات الأفراد نحو الحفاظ على هذه الهوية وقيمها كأنها هويتهم الخاصة. مع احترام خصوصية كل هوية فردية.

هذا إلى جانب وضع قوانين دستورية بشأنها إدارة ذلك التعدد، من خلال احترام حقوق المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم وعقائدهم، وابتكار كل الأساليب الممكنة التي تتناسب مع العصر الحديث في إدارة انتشار التعددية الثقافية من أجل تعلم أكثر الفنون صعوبة، وهو كيف نعيش مختلفين إلى الأبد، وليس كيف نكون موحَّدين.

كلمات مفتاحية: الهوية، تعدد الهويات، المدينة المنورة بعد الهجرة، دولة الرسول في المدينة.

Abstract:

The current study identifies the reality of multiple identities in Medina society after the Prophet's migration, and the ways of the Prophet Muhammad, may God bless him and grant him peace, manage these identities.

The methodological framework of the study relied on descriptive analysis, and the researcher used the library and documentary research method.

The study concluded with a set of results, the most important of which are: that Medina after the Prophet's migration had ideological and class pluralism, due to the presence of different religions such as Islam, Judaism and Christianity, and the presence of the rich and the poor, slaves and slaves under the umbrella of one society. But this society was living in harmony and peace, and it became known to our time that it differed from the societies that preceded it, and it was unique in that it eliminated the tribal fanaticism that preceded it, through the system of Islamic values that governed this society in its different sects. And ways of wise management of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, for this multiplicity. That is, it was the state of man regardless of his religion, race, tribe, and the wealth he owned.

One of the most important proposals and recommendations from this study is that modern, highly diverse societies can benefit from the prophetic experience to manage that diversity through: Establishing a central identity that includes all individuals of all their differences. Compulsion in religion, while unifying the attitudes of individuals towards preserving this identity and its values as if it were their own identity. While respecting the privacy of each individual identity.

In addition to setting constitutional laws to manage that plurality, by respecting the rights of citizens, regardless of their development and beliefs. And inventing all possible methods that are commensurate with the modern era in managing the spread of cultural pluralism in order to learn the most difficult art, which is how to live forever different, not how to be united.

Keywords: Identity, multiple identities, Medina after the migration, the Prophet's state in Medina.

المقدمة:

تُعَدُّ قضايا الهوية من القضايا المطروحة الآن على الساحة العالمية، وقد اكتسبت أهمية متزايدة؛ إذ أصبحت أنظمة الحكم لدينا أكثر تنوعًا ثقافيًّا وعرقيًّا ودينيًّا بشكل ملحوظ (Elke Murdock،1: 2016)، إلى جانب ازدياد معدلات الهجرة بين البلدان، فيشير تقرير الهجرة الصادر عن الأمم المتحدة (2009) إلى أنَّ "الهجرة الدولية هي ظاهرة متنامية، من حيث النطاق والتعقيد، وتؤثر فعليًّا في جميع البلدان في العالم"، ويشير التقرير كذلك إلى أنَّ ارتفاع الحراك العالمي، والتعقيد المتزايد لأنماط الهجرة وتأثيرها في البلدان والمهاجرين والأسر والمجتمعات، أسهم جميعها في أن تصبح الهجرة الدولية أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.". ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة (2013)، قُدِّر عدد المهاجرين الدوليين بنحو 232 مليونًا في عام 2013، يمثلون حوالي 3٪ من سكان العالم. (Elke Murdock،1: 2016)، كما أسهم في ذلك الانفتاح الثقافي والعولمة. يقول باومن: (إن التحدي الأكبر الذي يواجهنا في جميع القارات هو تعلم أكثر الفنون صعوبة، وهو أن نعيش مختلفين إلى الأبد) (باومن، 2015). وهو بذلك يسلط الضوء على أهم قضايا الهوية الآن، وهي تعدد الهويات في المجتمع الواحد، وتعايش الثقافات المختلفة تحت مظلة دولة واحدة أو نظام سياسي واحد.

مشكلة الدراسة:

ويبقى السؤال الأهم هنا من بين خضم قضايا الهوية هو: كيف نتعلم أكثر الفنون صعوبة، وهو أن نعيش مختلفين للأبد؟ يجيب باومن بأن (مشكلة التعايش مع الغرباء ولآلاف السنين تم حلها من خلال استراتيجية "الابتلاع"، وهذا لم يعد صالحًا الآن، وعلينا اكتشاف طريقة جديدة)، والابتلاع هو أن يُفرض على هويات مختلفة أن تتبع هوية واحدة بعينها دون نقاش، دون مراعاة لأي فروق ثقافية، واجتماعية، ودينية، وغيرها. ونجد أن "التعددية الثقافية، وبوتقة الانصهار، والتعايش السلمي، والاندماج،

والتنوع الثقافي، وتزاحم الهويات، والخصوصية الثقافية، والهوية الوطنية، والهوية المشتركة"، كلها إجابات ظهرت كبديل لثقافة (الابتلاع) التي كانت سائدةً. لكن لم يقع الاختيار النهائي للإجابة عن سؤال: "كيف؟" بأي من هذه المصطلحات؛ فجميع الإجابات تصلح في وقت، ولا تصلح في آخر، وبإمكانها أن تدخل حيز التطبيق في مجتمع ما، ولا يمكنها فعل ذلك في مجتمع آخر، كما يمكننا تطبيقها في وقت ما، ولكنها لا تلبث إلا أن تُهدم في ظروف مجتمعية تطرأ في وقت آخر.

وفي دراسة لعبد الله الغذامي عن هويات ما بعد الحداثة، يعرض لصورتين ثقافيتين متضاربتين، ويوضح أنهما تمثلان سمات بارزة من سمات المرحلة الراهنة وعلاماتها: الصورة الأولى هي بروز قوي للعرقيات، والطائفيات، والمذهبيات ومثلها القبائلية، وهي كلها تمثل عودة للهويات الأصولية بأقوى صيغها، تجاورها صورة بارزة ثانية تصاحبها، وتمثل سمة مهمة من سمات العصر الثقافي، وهي ما يراه الناس – كل الناس– من أننا في زمن العقلانية والعلم والانفتاح الكوني، زمن يتراوح بين الحداثة وبين ما بعد الحداثة، حتى لكأن الصورتين تنقض إحداهما الأخرى. (عبد الله الغذامي،2009) ولعل ما ذكره الغذامي يفجر مشكلة من المشكلات الأساسية في عصرنا الحالي، وهي التشتت؛ التشتت بين هويات مختلفة، حتى يقف الفرد عاجزًا أمام تبني شيء واحد، فهو في صراع دائمًا بين أصوله، وتجليات الواقع الحديث، التي بدورها يتم تحديثها وتطويرها، وتتعرض للإلغاء والإضافة. إن تعايش هويات مختلفة مع بعضها البعض يحتاج إلى قوانين تنظمها، لتحول دون حدوث الصراع والفوضى.

أهمية الدراسة:

من الضروري– إذًا – الإجابة عن ذلك التساؤل؛ إذ إنَّ المرحلة الأولى لبناء أي مشروع حضاري تتمثل في وجود مشروع هوية وطنية واحدة جامعة، تستطيع أن

تحشد جميع أبناء المجتمع بهوياتهم المتعددة تحت ظلالها، مع الاحتفاظ بالهوية الشخصية الخاصة لكل طائفة من أبناء هذا المجتمع، والتقدير الكامل لهذه الهوية.

ومن محاولات القضاء على المشكلات التي تطرأ على المجتمعات والدول، العودة إلى التراث، والنظر في أحداث الأمم السابقة، وتحليل تاريخ الحضارات القوية، للخروج بأسس تفيدنا في وقتنا الحالي للخروج من المأزق. ومن الأمثلة التاريخية المهمة لتعايش هويات متعددة تحت مظلة دولة واحدة أو نظام حكم سياسي واحد، هو مجتمع المدينة في عهد النبي محمد – صلى الله عليه وسلم– وبدون فرض أيديولوجية مسبقة بأن هذا المجتمع –أو هذه الدولة– كان نموذجًا سليمًا في إدارته للهويات المتعددة في ظلاله؛ لذا نؤْثر البحث والتحليل السوسيولوجي لهذا المجتمع، ومعرفة ما إذا كان نموذجًا جيدًا أم العكس، والخروج بأهم القواعد التي أدار بها الهويات المتعددة، والوقوف على ما إذا كانت صالحة للتطبيق في عصر ما بعد الحداثة أم لا.

أهداف الدراسة:

جاءت الدراسة الراهنة لرصد مجتمع المدينة المنورة في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– من خلال رصد تعدد الهويات في ذلك المجتمع، وكيف تمت إدارتها من قبل النبي (صلى الله عليه وسلم) تحت مظلة دولة واحدة؛ للبحث عن الأسس المهمة لإدارة تلك الهويات من خلال تحليل سوسيولوجي للسياق الاجتماعي لمجتمع المدينة.

أما عن الأهداف الفرعية فتمثلت في الآتي:

أ–تعرُّف طبيعة الواقع الاجتماعي للهويات في شبه الجزيرة العربية، قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم.

ب– رصد أنواع تعدد الهويات في مجتمع المدينة بعد الهجرة النبوية.

ج- دراسة آليات إدارة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم- للهويات المتعددة في مجتمع المدينة.

تساؤلات الدراسة:

لتحقيق هذه الأهداف وضعت الباحثة مجموعة من التساؤلات على النحو الآتي:

1- ما طبيعة الواقع الاجتماعي للهويات في شبه الجزيرة العربية، قبل بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم- وهجرته إلى المدينة؟

2- ما الوضع الاجتماعي لسكان المدينة بعد الهجرة النبوية؟

3- ما نوع التعددية التي كانت موجودة في المدينة بعد الهجرة النبوية؟

4- ما موقف الرسول من الهويات السابقة عليه؟

5- هل أنشأ النبي دولة قوية بإمكانها إدارة التعدد في الهويات الذي كان موجودًا في مجتمع المدينة؟

6- ما مدى تدخل الدين الجديد في إدارة التعدد في الهويات في مجتمع المدينة بعد الهجرة؟

7- ما أهم الآليات التي استخدمها النبي محمد – صلى الله عليه وسلم- في إدارة الهويات المتعددة في مجتمع المدينة بعد الهجرة؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية، ورصد تعدد الهويات في هذا المجتمع، واستنباط سبل إدارة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – لتعدد الهويات في مجتمع المدينة.

أسلوب الدراسة:

استعانت الدراسة بأسلوب البحث المكتبي والوثائقي، الذي يعتمد على مصادر مستمدة من كتابات عربية أو أجنبية لمفكرين تعبر تصوراتهم عن مشكلة الدراسة.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على التراث النظري المكتوب الذي تناول الفترة المحمدية بالدراسة بشكل عام، وموضوع تعدد الهويات في مجتمع المدينة بعد الهجرة بشكل خاص، وجدت الباحثة الكثير من الكتب والأبحاث التي لا تحصى في جميع المجالات، لكنها لاحظت ندرة كبيرة في تناول القطاع السوسيولوجي لهذه الفترة بالبحث والدراسة في إطار النظريات والمنهج السوسيولوجي.

فنجد في هذا الموضوع كتابات أصلية قديمة تنقل الحدث التاريخي نفسه؛ مثل: كتب السيرة، ككتاب السيرة النبوية لابن إسحق، وابن هشام، وغيرهم. ومراجع كثيرة جدًا منها أيضًا دراسات الماجستير والدكتوراه، في مختلف الأزمنة التي تلت الفترة النبوية، تناولت تحليل تلك الفترة من خلفيات فكرية مختلفة؛ مثل: علم السياسة والفكر السياسي الإسلامي، والفلسفة الإسلامية، والدراسات الدينية على المستوى العربي والغربي على حد سواء. ووجد أن كل تحليل لهذه الفترة اختلف باختلاف الأزمنة ومتغيرات الواقع الاجتماعي، والخلفيات الثقافية للكتاب والمفكرين. إلَّا أنه كانت هناك ندرة واضحة في تناول علماء علم الاجتماع لتلك الفترة.

وبالرغم من أنَّ الدراسات المتعلقة بموضوع الهوية كثيرة جدًا في مجال علم الاجتماع، فإنها لم تتطرق إلى دولة الرسول والهويات المتعددة في ظلالها بشكل صريح. ويتفق ذلك إلى حد كبير مع ما ذكره الشنقيطي من أن مفاهيم الهويات المتعددة لدى الكتاب العرب لا تزال شحيحة، أما لدى الكتاب الغربيين فعلى الرغم من أهميتها النظرية، فإن معظمها صيغ لأغراض محلية، ضمن سعي الدول الغربية إلى المحافظة على

ميزانها الاجتماعي الداخلي في ظل هجرة متصاعدة، وبنية سكنية متبدلة. لكن المفارقة أنه في الوقت الذي يسعى فيه الغربيون إلى توفير مساحة أكبر للتنوع وحق الاختلاف في مدينة من مدنهم، يتجادل الناس في بعض الدول العربية؛ سعيًا لاحتكار هوية بعض مدنهم. (انظر الشنقيطي:78،2018).

ولم نفصل هنا الدراسات السابقة التي استفادت منها الباحثة، ولكن تم تضمينها خلال فقرات البحث المختلفة حسب مواضعها. ولكن يمكن القول إن هذه الدراسة تكاد تكون الأولى التي تناولت الهويات المتعددة في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية من منظور علم الاجتماع ومناهجه وتوجهاته النظرية. وتأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة بداية لمجالات متعددة للبحث في دولة الرسول وما بعدها من منظور سوسيولوجي.

مفاهيم الدراسة:

1- الهوية Social Identity:

مفهوم الهوية في علم الاجتماع متعدد الجوانب، ويمكن مقاربته من عدة زوايا. فالهوية، بشكل عام، تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم، وبما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم انطلاقًا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة، ومن مصادر الهوية: الجنوسة، والتوجه الجنسي، والجنسية أو المنطلقات الإثنية، والطبقة الاجتماعية. ويتحدث علماء الاجتماع، في العادة، عن نوعين من الهوية، هما: الهوية الاجتماعية، والهوية الذاتية (أو الهوية الشخصية). ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل، غير أنهما مترابطان بشكل وثيق. ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات تشير إلى ماهية هذا الشخص أو ذاك. وفي الوقت نفسه فإن هذه المؤشرات تحدد موضع

الشخص بين أفراد آخرين يشاركونه الخصائص نفسها. ومن الأمثلة على الهوية الاجتماعية: الطالب، الأم، المحام، الآسيوي، الكاثوليكي، المتزوج، وغيرها. فقد يكون المرء في الوقت نفسه أمًّا، مهندسة، مسلمة، وعضوًا في المجلس البلدي. (جيدنز،2005، 90) وهو ما يؤيده محمود أمين قائلًا: (إن الهوية ليست أحادية البنية؛ أي لا تتشكل من عنصر واحد، سواء كان الدين، أو اللغة، أو العرق، أو الثقافة، أو الوجدان، أو الأخلاق، أو الخبرة الذاتية، أو العلمية وحدها، وإنما هي محصلة تفاعل هذه العناصر كلها).(محمود أمين،376)، وتعدد الهويات الاجتماعية يعكس أبعادًا كثيرة من حياة الناس. وقد تكون التعددية في الهويات الاجتماعية مصدرًا محتملًا للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية، تتميز بالاستمرارية النسبية في الزمان والمكان.(جيدنز،2005، 90)

وتمثل الهوية من المنظور السياسي محورًا مركزيًّا، أو أنها المحور المركزي في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة (وليس بالضرورة واحدة) ليست موجودة سابقًا. ولا تواجه الهوية الوطنية السياسية مشكلة في عملية بنائها وقبول مجتمعها بها إلا عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هويات اجتماعية متنوعة، وتسعى إحدى هذه الجماعات – أو كل واحدة منها– إلى تقديم نفسها وهويتها الفرعية بوصفها مشروعًا لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات الاجتماعية الأخرى المغايرة لها، وتذيبها فيها؛ وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات إلى رفض تلك الهوية الوطنية–السياسية، ويدعوهم ليس إلى التمسك بهويتهم الاجتماعية فحسب، بل وطرحها بوصفها هويات وطنية سياسية بديلة ومضادة؛ مِمَّا يعرقل في النهاية– أو يمنع كليًّا– تحقيق الاندماج الوطني (وليس الانصهار)، المشروط بالانتماء إلى هوية وطنية سياسية واحدة تحترم وجود،

وحقوق، وحريات الهويات الاجتماعية الفرعية المندرجة في إطارها.(علي عباس مراد،2013، 299).

2- المواطنة Citizenship:

يميز جيدنز بين مفهوم المواطنة قديمًا وحديثًا بقوله: "في الدول التقليدية، لم تكن أغلبية السكان الخاضعين لحكم الملك أو الإمبراطور يدركون، أو يعرفون تمامًا، أو يبدون اهتمامًا كبيرًا بمن يحكمونهم. كما لم تكن لهم أية حقوق سياسية أو صلاحيات تنفيذية. واقتصر الانتماء إلى الجماعة السياسية العامة على الطبقات المهيمنة أو الفئات المرفهة في العادة. وعلى العكس من ذلك، فإن أكثر الناس الذين يعيشون داخل حدود أنظمة سياسية في المجتمعات الحديثة هم من المواطنين الذين يتمتعون بحقوق وواجبات عامة، ويعدون أنفسهم جزءًا من الدولة. ورغم وجود مجموعات من الناس يدخلون في عداد اللاجئين السياسيين، أو من لا وطن لهم في كل مكان، فإن جميع الناس في عالم اليوم هم أعضاء في نظام سياسي وطني محدد".(جيدنز،2005، 468)

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"، كما تؤكد أن "المواطنة تدل ضمنًا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات". وتختتم دائرة المعارف مفهومها للمواطنة بأنها "على وجه العموم تُسبغ على المواطن حقوقًا سياسية؛ مثل: حق الانتخاب، وتولي المناصب العامة".(علي خليفة الكواري،2000: 5)

والمواطنة هي أساس الشرعية السياسية؛ فالمواطن لا يعد فقط فردًا في دولة القانون، بل أنه يتمتع بجزء من السيادة السياسية. ويقوم مجموع المواطنين

الذين يشكلون جماعة سياسية أو "طائفة من المواطنين " بواسطة عملية الانتخاب باختيار حكامهم. من هنا فإنَّ مجموع المواطنين هو مصدر السلطة، وهو ما يبرر تنفيذ القرارات التي يتخذها الحكام. وهذا الجمع هو المنوط به مراقبة أفعال الحاكمين المنتخبين والحكم عليهم. ويقر المحكومون بوجوب الامتثال لأوامر الحاكمين؛ لأن مصدري هذه الأوامر من اختيارهم، وخاضعون لرقابتهم. (دومينيك، كرستيان:11،2016)

كما تعد المواطنة أساس الرباط الاجتماعي: ففي المجتمع الديموقراطي الحديث لم يعد الرباط بين الأفراد دينيًّا أو سلالاليًّا، وإنما سياسيًّا. فعيش أفراد معًا لا يعني بالضرورة اعتناقهم ذات الدين، أو اشتراكهم في التبعية لذات الملك الحاكم، أو خضوعهم لذات السلطة، وإنما يعني كونهم مواطنين تابعين للنظام السياسي ذاته. (دومينيك، كرستيان:11،2016)

وجدير بالذكر أنَّ الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة، هذا بالرغم من كونها أبعادًا لازمة. فإلى جانب ذلك هناك أيضًا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي لا يمكن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع دون توفير حد أدنى من هذه الحقوق والضمانات؛ حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه، وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه. (علي خليفة الكواري،2000: 10)، وعندما يتحقق انتماء المواطن؛ ومن ثَمَّ ولاؤه في دولة ما، تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية، وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وإدراك حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم

المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين، أو المذهب، أو العرق، أو الجنس. (علي خليفة الكواري،2000: 10)

وفي تعريف يشمل ما سبق، يعرف علماء علم الاجتماع المواطنة في المجتمع الحديث (بأنها علاقة اجتماعية تقوم بين الأفراد والمجتمع السياسي (الدولة) حيث تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد عن طريق القانون والدستور، الذي يساوي بين الأفراد ككيانات بشرية طبيعية، ويقدم الأفراد الولاء للدولة، ويلجؤون إلى قانونها للحصول على حقوقهم).(إدوارد سي:1995، 90)

3- تعدد الهوياتMultiple Identities :

المصطلح الأقرب لتعدد الهويات في التراث السوسيولوجي هو مصطلح التعددية الثقافية، ولم يبرز هذا المصطلح في الجدالات السياسية إلَّا منذ تسعينيات القرن العشرين. (أندرو هيود،:2012،377)، ويعرف جيدنز **التعددية الثقافية (Multiculturalism)** بأنها " تعايش عدة ثقافات فرعية على أساس المساواة فيما بينها في مجتمع معين" (جيدنز:2005،742).

وقد استخدم مصطلح التعددية الثقافية بطرق متنوعة، وصفية ومعيارية، فقد أشار – بوصفه مصطلحًا وصفيًّا– للتنوع الثقافي الناجم عن وجود جماعتين أو أكثر داخل المجتمع، تولد معتقداتهما وممارستهما إحساسًا بهوية جماعية متميزة. وبهذا المعنى، يخصص المصطلح بصورة لا تتغير للدلالة على التنوع الطائفي الناجم عن الاختلافات العرقية والإثنية واللغوية. كما يمكن أن يستخدم هذا المصطلح أيضًا في الاستجابات الحكومية للتنوع الطائفي، إما في صورة سياسة عامة، أو في صورة ترتيبات مؤسسية. وتتميز السياسيات العامة المرتبطة بالتعددية

الثقافية– سواء طبقت في مجال التعليم، أو الرعاية الصحية، أو الإسكان، أو غيرها من أبعاد السياسة الاجتماعية– بالاعتراف الرسمي بالاحتياجات المتمايزة لجماعات ثقافية معينة، وبالرغبة في ضمان تكافؤ الفرص بينها وبداخلها. (أندرو هيود:381،2012)

وفي خطابه الرئاسي أمام الجمعية الكندية للعلوم السياسية في مونتريال في يونيو 2010، صرح كيث بانتينج بأن الحفاظ على روابط المجتمع وتعزيزها في المجتمعات المتنوعة إثنيًا هو أحد التحديات الملحة التي تواجه الديمقراطيات الغربية اليوم. وتساءل: "كيف يمكننا التوفيق بين المستويات المتزايدة للتنوع الثقافي والشعور بالهوية المشتركة التي تحافظ على معايير الدعم المتبادل، والقدرة على متابعة المشاريع الجماعية والتضامن الاجتماعي؟ وأصبح "صعود التعددية الثقافية وسقوطها" السرد الرئيسي للعلماء وصانعي السياسات والصحفيين في مناقشة التنوع. (Elke Murdock، 93: 2016)

الإطار النظري للدراسة:

يزخر التراث النظري بالكثير من النظريات في مجال علم الاجتماع، التي تستخدم في تحليل الظواهر وتفسيرها فيما يتعلق بموضوع الهوية بشكل عام، وموضوع تعدد الهويات بشكل خاص.

ونظرًا لأنَّ الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في رصد مجتمع المدينة المنورة في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم– من خلال رصد تعدد الهويات في ذلك المجتمع، وكيف تمت إدارتها من قبل النبي (صلى الله عليه وسلم) تحت مظلة دولة واحدة؛ للبحث عن الأسس المهمة لإدارة تلك الهويات، فإننا بحاجة إلى مدخل نظري سوسيولوجي يفسر لنا ما الظروف المتعددة الواجب توافرها حتى يُدار التعدد في المجتمعات بشكل صحيح، أو ما السبل الصحيحة لإدارة الهويات المتعددة لمنع حدوث الصراع، وانحياز

كل هوية لنفسها، ودفاعها عن ذلك بأساليب تدمر المجتمع، فنحن هنا لا نبحث عن التنوع في حد ذاته؛ لأنَّ له إيجابيات وسلبيات، ولا نبحث عن مصادر تشكل الهوية، وكذلك لا نبحث في الهوية الفردية، ولكن أمامنا مجتمع نحاول رصد ما حدث فيه، ونحاول تفريغ الآليات التي أدار بها تنوع أفراده، وهو أقرب ما يكون لنظريات التعددية الثقافية، وتجنبًا للوقوع في خطأ الإسقاط، بمعنى اتباع سياسة سرد النظريات التي تفسر التعددية الثقافية، ثم إسقاطها على نموذج دولة الرسول، إما لإثبات أنها سبقت كل العصور بأفكارها النيرة أو لإثبات بداوتها، وعدم تناسب قيمها مع متغيرات العصر الحديث، فقد اخترت بدلًا من ذلك استخراج عدة مقولات نظرية من العرض المفاهيمي السابق، الذي يمكننا أن نصنفه ضمن التوجهات النظرية لعلماء الاجتماع أمثال جيدنز، وهذه المقولات بإمكانها أن تفيد عند رصد واقع مجتمع المدينة المنورة، ونوع التعددية التي كانت موجودة فيه، وأساليب إدارة النبي لهذه التعددية:

المقولة الأولى– تتعلق بماهية الهوية والعناصر التي تشكلها، وعلاقتها بمفهوم المواطنة. وتتمثل في فهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. وتتشكل الهوية من عدة عناصر متفاعلة؛ مثل: الدين، واللغة، والعرق، والثقافة، والأخلاق، والخبرة الذاتية، والعملية؛ أي أنها صفات وخصائص تميز مجموعة من البشر عن غيرهم، وجاء مفهوم المواطنة في المجتمع الحديث ليساوي بين الناس قانونيًّا، في إطار حقوق وواجبات، بغض النظر عن الهوية الخاصة التي تميزهم عن بعضهم. وتسعى الجماعات الاجتماعية – أو كل واحدة منها– إلى تقديم نفسها وهويتها الفرعية بوصفها مشروعًا لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات الاجتماعية الأخرى المغايرة لها، وتذيبها فيها.

المقولة الثانية– تتعلق بتعايش هويات متعددة في مجتمع واحد. إن تعدد الهويات الاجتماعية يعكس تعددًا في الطبقات الاجتماعية، وتنوعًا في الثقافة،

والانتماءات الدينية، والسياسية، وغيرها. وهذا التعدد مصدر محتمل للصراع بين الناس، ولانحياز كل هوية لنفسها، ودفاعها عن انتماءاتها ومعتقداتها، وعليه فلا بد من وجود أساليب وأسس تدير ذلك التعدد؛ لمنع حدوث الصراع، والطائفية، والعصبية، والانحياز لهوية دون أخرى. ومن أساليب إدارة ذلك التعدد أنَّ الأفراد ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية خلال الزمان والمكان. وعلى هذه الهوية المحورية–أو المشتركة– أن تحترم وجود وحقوق وحريات الهويات الاجتماعية الفرعية المندرجة في إطارها. والشيء الذي يضمن لهذه الهوية المحورية استمراريتها خلال الزمان والمكان، هو احتواؤها على منظومة من القيم التي تركز على المشترك الإنساني بين البشر، بغض النظر عن الدين، واللغة، واللون، والعرق، والانتماءات الدينية، والسياسية.

من خلال هذا الإطار النظري بإمكان القارئ أن يكون مدركًا لمفهوم الهوية، وهو نظرة الإنسان لنفسه ولمن حوله، وما العناصر التي تشكل الهوية؛ مثل: الانتماء لقبيلة، أو ديانة، أو جنس معين. وكيف أن المواطنة هي الجانب السياسي للهوية الذي يضمن لكل الهويات على اختلافها حقوقها وواجباتها، إلى جانب أن اجتماع الهويات على اختلافها يمكنه أن يكون جانبًا للتقدم، أو مسرحًا للصراع، ليقرأ واقع شبه الجزيرة العربية والمدينة المنورة قبل هجرة النبي وبعدها، ليدرك كم التحول الذي حدث لهوية كانت تتحكم فيها العصبية للقبيلة، إلى هويات متعددة يحكمها العدل، والحرية، والمساواة، واحترام الاختلاف، ويحكمها الدستور والقانون.

تعدد الهويات في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية:

أولًا– واقع الهوية الاجتماعية لشبه الجزيرة العربية قبل الإسلام والهجرة:

يقول جون ل.اسبوسيتو في كتابه "دين الإسلام – الطريق المستقيم": "سواء كانوا من البدو الرحل أو المستقرين، فقد عاشت شعوب الجزيرة العربية مجتمع وثقافة قبائل بدوية. حيث كان التنظيم الاجتماعي والهوية متجذرين في العضوية في عائلة ممتدة، حيث مجموعة من عدة عائلات ذات صلة تتألف من عشيرة، وتشكل مجموعة من عدة عشائر قبيلة".(John L. Esposito، 2005) ، ويؤكد ذلك أكرم ضياء العمري: "لم يكن العربي ليخضع لدولة، وإنما كانت الوحدة السياسية والاجتماعية هي القبيلة، وكانت الدويلات التي نشأت في أنحاء من شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام بوقت طويل قد اندثرت، وطغت البداوة والقبلية بما فيها من عصبية وتنازع وصراع وتفكك في كل أنحاء شبه الجزيرة" (أكرم ضياء العمري: 1983،65). فقد كانت القبيلة بنيتهم الاجتماعية والسياسية التي يقيمون فيها، ويدركون العالم من خلالها، وتتحدد بها الأنا الاجتماعية لهم، وكانوا شديدي الارتباط بما تعارفت عليه أجيال قبلهم من قيم الانضباط للنسق القيادي في النظام القبلي (بلقزيز: 2014،139)، وكانت شخصية الفرد ذائبة في إرادة القبيلة العربية، أو إرادة رئيس القبيلة بمعنى أدق، ولم يكن له حرية أو حق، ولم يكن له اختيار؛ لأنَّ مناط الحقوق والواجبات في مسائل الرعاية والقصاص والخصومات – على الإجمال– هي من حقوق القبيلة وحدها، بالإضافة إلى أنها لم تكن تختلف في وضعها الاجتماعي كثيرًا عما كان عليه الوضع أيام أرسطو وأفلاطون من حيث تقسيم أفراد المجتمع، فالقانون العرفي السائد في القبيلة يصنفها إلى طبقات ثلاث مرتبة بحسب أهميتها وتفوقها عن بعضها من حيث المكانة والشرف، وهذه الطبقات هي: طبقة الأحرار، وطبقة الموالي القائمة على ثلاثة اعتبارات، هي: ولاء الجوار، وولاء الحلف، وولاء العتق، وطبقة الأرقاء.(الشعيبي،2005،92)

أما المدينة فكانت تفتقد الوحدة الإدارية في شؤونها كافة، فلم توجد فيها أي سلطة إدارية تدل على وجود نظام سياسي من أي نوع، يلتزم به أهلها، وينزلون على حكمه. بل كانت العلاقة بين القبائل علاقة خلاف مستمر يصل إلى الحرب في أحيان كثيرة. وكانت القبيلتان الرئيسيتان في المدينة قبل الهجرة، هما: الأوس، والخزرج، وهما أبناء عمومة، وكان اليهود يشاركونهم سكنى المدينة والسيطرة عليها. والذي كان يحكم في هذه الخلافات هم الزعامات القبلية التي لم تكن تمثل سلطانًا سياسيًّا يخضع له الجميع، بل كانت سلطة قبلية عرفية تطاع بحكم العادات القبلية، لا بحكم التنظيم السياسي. وكان السبب الأهم لهذه الحروب هو السبب الاقتصادي، والصراع على ملكية الأرض الزراعية الخصبة التي كان أكثرها في يد اليهود؛ ولذلك تحكمت المصالح المؤقتة، وحالات الصراع المتوالية في علاقات القبائل والبطون أكثر مما تحكمت فيها صلة الدم والقرابة والنسب؛ ولذلك لم يكن لفريق من الفرق الثلاث التي غلبت على المدينة سلطان شامل لأهلها كافة، أو لأحيائها جميعًا.(العوا،39،2006) **نستنتج من ذلك** أن النظام القبلي كان سببًا للصراع بين القوى المختلفة في مكة قبل بدء الدعوة، وبعد بدايتها. وإلى جانب الثروة والسلطة فإن قيمة الفرد كانت تتحدد لا بتبعيته لقبيلة قوية فقط، بل بما يملكه من مال وما يحوز من سلطة؛ أي أن عنصري القبيلة والثروة – إلى جانب تعدد الديانات– كانا من العناصر المهمة التي شكلت هوية أفراد مجتمع شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام.

ثانيًا– التنوع السكاني في المدينة بعد الهجرة:

لقد أدَّت الهجرة المستمرة إلى تنوع سكان المدينة؛ فلم يعودوا يقتصرون على الأوس والخزرج واليهود، بل نزل معهم المهاجرون من قريش، ومن قبائل العرب الأخرى. وتقسيمات السكان صار أساسها عقديًّا، وصاروا يقسمون إلى: المؤمنين، والمنافقين، والنصارى، واليهود. (أكرم ضياء العمري،1983،70). وتم الاعتراف باليهود بوصفهم

مجتمعًا منفصلًا متحالفًا مع الأمة الإسلامية، ولكن مع الاستقلال الديني والثقافي.(John L. Esposito،2005) من هنا يتضح لنا أنَّ المدينة بعد الهجرة النبوية كانت بها تعددية عقائدية.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المشكلات والصعوبات التي كانت تواجه اجتماع جميع تلك الفئات في مجتمع واحد:

- قد واجه المهاجرون من مكة إلى المدينة مشاكل متنوعة: اقتصادية، واجتماعية، وصحية، فمن المعروف أنَّ المهاجرين تركوا أهليهم ومعظم ثرواتهم بمكة، كما أن مهاراتهم كانت في التجارة التي تمرست بها قريش، ولم تكن في الزراعة والصناعة، اللتين كانتا تشكلان أساسين مهمين في اقتصاديات المدينة، ولأن التجارة تحتاج إلى رأس المال؛ فإن المهاجرين لم يتمكنوا من شق طريقهم في المجتمع الجديد بسهولة، وكانت مشكلة معيشتهم وسكناهم تواجه الدولة الناشئة، كما أن علائق المهاجرين بالمجتمع الجديد كانت حديثة، فقد ترك المهاجرون أهليهم ومعارفهم بمكة، وانبتت صلتهم بهم؛ مما ولد إحساسًا بالحنين والوحشة إلى بلدتهم مكة. بالإضافة إلى اختلاف مناخ مكة عن المدينة، وإصابة المهاجرين بالحمى، وهكذا كان وضع المهاجرين بحاجة إلى علاج سريع، وحل مؤقت واستثنائي، ولم يبخل الأنصار بتقديم العون، بل أبدوا من التضحية والإيثار ما استحق التخليد. (أكرم ضياء العمري، 1983، 73)
- مشكلة تردد عدد من المسلمين في الهجرة واللحاق بالرسول: بعد نزول الأمر بالهجرة في مكة، تردد عدد من المسلمين في الاستجابة للأمر لأسباب مختلفة، منها ما هو اجتماعي؛ كاستعطاف الأزواج والذرية، وهم على كفرهم، إذ لم يكن سهلًا من الناحية النفسية والوجدانية على كثير من

المسلمين ترك عائلاتهم وراء ظهورهم، يواجهون مصيرهم، والانتقال إلى المدينة، ومنها ما هو اقتصادي، ويتمثل في الممتلكات والمتاع الذي عزّ عليهم تركها والهجرة. (جبرون،2018:85)

- مشكلة الحرب والاقتتال بين الأهل والعشيرة: إن الصدامات واللقاءات الأولى التي كانت بين المسلمين وكفار قريش، سواء في بدر أو أحد أو في غيرهما من الغزوات، كانت بين جيشين يرتبط عدد لا بأس به من أفرادهما بروابط الرحم والدم، فقد قاتل الابن أباه، وقاتل الأخ أخاه، وهي وضعية اجتماعية ونفسية خاصة وصعبة.(جبرون، 2018، 85).

ثالثًا– إدارة النبي محمد (ص) للهويات المتعددة في مجتمع المدينة بعد الهجرة:

أ. موقفه من القديم:

في مجتمع كهذا المجتمع العربي الجزيري في العهد النبوي، لم يكن سهلًا إخراج الجماعة الإسلامية الجديدة من تضامنها القائم على عصبية القبيلة وقرابة الدم والرحم، والموروث عن تاريخ من الاجتماع الأهلي لم يكد يشهد تغيرًا في بنائه. لكنه ما كان صعبًا على الدعوة المحمدية أن تؤسس اجتماعًا دينيًّا جديدًا موازيًا للاجتماع القبلي الموروث دون أن تلغي هذا الأخير إلغاءً كليًّا. (بلقزيز،2014، 117)

ويؤكد حسن إبراهيم أنَّ النبي لم يكن يستنكر كل الأعراف والنشاطات التي عرفها المجتمع الجزيري قبل الإسلام، وهناك نشاطات لاقت استحسانه؛ لما فيها من أخلاق رفيعة؛ إذ ينقل قوله إنه لو دعي إلى حلف مثل حلف الفضول الذي قاده الزبير بن عبد المطلب، قبيل الإسلام لاستجاب له والإسلام ينتشر، وذاك الحلف تدبير اجتماعي ونشاط سياسي هدفه النهوض بالمجتمع، ومنع الأذى عن الضعفاء فيه، وردع الظالم، وإغاثة الملهوف، وحماية الغريب، وإعادة الحق لصاحبه، ومنع العدوان...إلخ. ومعلوم مدى ما يؤمنه ذلك من استقرار للدولة والمجتمع، وهذا هدف اجتماعي لا يصل

إلى حدود إنقاذ الأرواح الضالة وهدايتها في زمن عبادة الأصنام، مما تكفل به الإسلام بعد ذلك.(حسن إبراهيم،91،2019)

فنشوء الدولة الإسلامية لم يؤدِ إلى الإلغاء التام لوظائف القبيلة الاجتماعية، ذلك أنها لم تكن شرًا كلها، فأبقى الإسلام (أو دولته الأولى) لها بعض وظائفها التي تحمل معاني التعاون في الخير، والتواصي بالبر. وقد كانت تلك طريق الإسلام في تشريعاته كلها، يُبقي ما كان من أعراف العرب صالحًا، ويلغي أو يعدل ما كان فاسدًا أو متعارضًا مع مبادئه الأساسية.(العوا:2006،60)

وهذا يبين أنَّ النبي لم يكن يسعى لإلغاء الهويات السابقة في مجملها؛ لما في ذلك أيضًا من إحداث خلل داخل النفوس التي طالما اعتادت على نمط حياة معين، وهو من صفات الدين الإسلامي أيضًا، ومثال على ذلك نصوص تحريم الخمر التي لم يتنزل بها الوحي مرة واحدة أو بشكل قطعي، بل أخذت مراحل تدريجية تراعي ظروف البشر الذين اعتادوا وضع معين في الحياة لمدة طويلة. (تعاليم الدين تحترم خصوصية الهوية وتجذرها في النفس البشرية).

ب. تأسيس الدولة:

أقام الرسول – صلى الله عليه وسلم– الدولة الإسلامية الأولى في المدينة، وتعد هذه الدولة أقدم صورة معروفة إلى اليوم في تاريخ الإنسانية للدولة؛ بوصفها صورة تاريخية من صور المجتمع السياسي، وذلك بفضل تميزها عن غيرها من المجتمعات السياسية التي سبقتها في الوجود، أو التي كانت معاصرة لها بتقرير مبدأ الشرعية؛ أي مبدأ خضوع الدولة للقانون. ذلك أن الدولة، بوصفها صورة من صور المجتمع السياسي، يشترط لقيامها توافر العناصر المادية الثلاثة: (الشعب، الأرض، السلطة)، كما يشترط لكي يعد مجتمع سياسي ما "دولة"، أن يتوافر كذلك عنصر

معنوي، هو أن تكون السيادة في هذا المجتمع للقانون. بمعنى أنه كما يخضع الأفراد للقوانين التي تصدرها السلطة المختصة في الدولة، فإن مؤسسات الحكم والإدارة تخضع كذلك لهذه القوانين، وتتحمل تبعة الإخلال بها، كما يتحملها الأفراد سواء بسواء. (العوا،2006،21)

إن تأسيس النبي – صلى الله عليه وسلم– لدولة مكتملة الأركان في المدينة هو أهم عوامل إدارة الهويات؛ إذ إن الدولة هي التي تتحكم في وضع سياسة إدارة الهويات. (تم تأسيس دولة ذات معالم محددة من الأرض والناس والسيادة، ومن ثم هوية مشتركة تجمع كل هؤلاء من خلالها).

ويوضح الشنقيطي أن من ثمار قيم الأداء السياسي للنبي محمد – صلى الله عليه وسلم– ثمرة سياسية، هي بناء الدولة المنسجمة. ومفهوم الدولة المنسجمة مفهوم هيجلي، يجعل انسجام إرادة الحاكم والمحكوم أهم مصدر من مصادر قوة الدولة. وقد شرح هيجل هذا المفهوم بقوله: "إن الدولة تكون قد تأسست تأسيسًا متينًا، وتكون قوية من الناحية الداخلية، حينما تتحد المصلحة الخاصة للمواطنين مع المصلحة العامة للدولة، وحين يجد كل منهما في الآخر إشباعه وتحققه الفعلي.. واللحظة التي تبلغ فيها الدولة هذه الحالة من الانسجام هي فترة ازدهارها وقوتها". وليس المراد هنا الانسجام الفكري والعقدي، فذلك أمر مستحيل في المجتمعات البشرية، فليس من الضروري لقوة الدولة أن يؤمن الناس بالعقيدة ذاتها، أو ينتموا إلى العرق ذاته، لكن من الضروري أن تتحد إرادة الحاكم والمحكوم في انسجام تعاقدي طوعي على أساس من العدل والحرية. وقد أوضح هيجل أن "قوام الحرية هو اتفاق جميع الأفراد في الدولة على تنظيماتها"، و"الدولة هي التحقق الفعلي للحرية"، وهذا هو معنى الانسجام الذي قصده هيجل. أما الانسجام الظاهر الذي بدا على السطح من صور الإمبراطوريات

الجبرية القديمة، أو الدولة الفاشية المعاصرة، فهو انسجام زائف. (انظر الشنقيطي، 2018،254،253)

بناءً على ذلك، فإنَّ بناء الرسول – صلى الله عليه وسلم– للدولة أسهم في إدارة الهويات المتعددة في المدينة من خلال تحقيق الانسجام بينه بوصفه قائدًا لتلك الدولة، وبين المحكومين في هذه الدولة أو تلك الهويات المتعددة. وهذا الانسجام التعاقدي الطوعي تم تحقيقه من خلال البيعة، ودستور المدينة المكتوب الذي وضعه الرسول عليه الصلاة والسلام. وكذلك تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع نفسه؛ أي أفراد تلك الهويات.

ت. الهوية المحورية والقيم التي تضمها:

هناك قواعد أساسية بُني عليها الإيمان أولًا، ونشاطات مطلوبة من المؤمن لتأكيد الالتزام بالرسالة وأداء الدور الواجب. هذه القواعد شكلت مصدرًا مهمًّا لهوية كل من اعتنق الدين الإسلامي، سواء كانوا من مهاجرين أو أنصارًا، نساءً أو رجالًا، عبيدًا أو أشرافًا...إلخ، إلى جانب أنها وجهت سلوك من اعتنقوا الإسلام تجاه الآخرين ممن لم يعتنقوا هذا الدين. إن هذه القواعد شكلت منظومة راسخة من القيم التي لها صفة الثبات والاستمرارية؛ لأن الحفاظ عليها من تمام الحفاظ على الدين، وبدورها كانت تعد الأساس لهوية محورية جمعت كل طوائف المجتمع على اختلافها، فحفاظ المسلم على هذه القيم هو حفاظ على علاقته بربه، وحفاظ غير المسلم عليها هو حفاظ على احترامه لقواعد المجتمع الذي كان يحكمه هذا الدين. وفيما يأتي عرض لأهم تلك القيم.

1– التوحيد Monotheism :

إنَّ التوحيد؛ أي الإيمان بإله واحد لهذا الكون، هو أهم ضمانات عدم التشتت في العقيدة والسلوك، فلا يعود ذهن المجموع البشري المؤمن مشغولًا بأية إشارة لآلهة

غير الله، أو تنازع حول أدوارها، ومن ثم، تصبح الكلمة الجامعة مستندًا قويًّا لبناء مجتمع قوي. وفائدة التوحيد في أنه لا يفسح المجال كثيرًا لتعدد مراكز القوى كما يفترض، والبقاء على رأي واحد، يساعد عليه عبادة إله واحد، وهو من الأمور التي تصنع التمكين لفكرة قيام دولة قادرة على ضبط مجموعات بشرية متحررة، وعندما تصبح العبادة موجهة إلى إله واحد، ونبي واحد، وكعبة واحدة، وكتاب واحد، يصبح أمر وجود الحاكم الواحد في الدولة الواحدة من قبيل تحصيل الحاصل، أو هو لاحق بالمجالات الأخرى، ما يعني أنَّ التوحيد الذي يبدأ بالإله، وينتهي بالحاكم، كان يساعد منطق قيام الدولة الجامعة الواحدة في إسلام شبه الجزيرة العربية.(حسن إبراهيم،89،2019 /90)

أما الاستدلال بمرجعية واحدة فهي تلك التي تحتويها كتب الوحي، والتي يتوجها القرآن، ثم الإيمان بالرسل السابقة، وهو ما ينزع من المجتمع ظروف التنازع المستقبلي، ويؤمن الشرعية لمواجهة من يدعي النبوة بعد ذلك. ومن الملاحظ أن انضباط السلوك في مواقيت الصلاة، ورتابة الحركات أيًّا كانت في بساطتها ومعناها، غيّرا كثيرًا من الهوية التي كانت سائدة عند البدوي المنفلت من القيود، والمعتز بلقاحيته التي تجعله لا ينصاع إلَّا لما تعارف عليه ضمن القبيلة، فهو إن لم يستبدل سلوكه وانضباطه لا يصبح مؤمنًا صالحًا. كما أن الصوم يعلم الصبر، ويوحد المشاعر والأحاسيس باتجاه التضامن الاجتماعي، وتؤكد الزكاة هذا التضامن عمليًّا عن طريق تأمين التمويل للدولة وأعمالها وإعالة الفقراء، وكذلك هناك الحج الذي يؤكد وحدة المؤمنين ومركزية الاستقطاب والهدف؛ لذا يعده بعضهم مؤتمرًا سنويًّا للمسلمين يتدارسون فيه شؤونهم، وهو يؤكد المعنى، والموقع الذي تتوجه إليه الأفئدة، مهما اختلفت بلاد السكن والنشاط، وحيث يستهان بالمشقات والأموال في سبيل ذلك. (انظر حسن إبراهيم،2019، 91/89)

كل مؤشرات التوحيد تلك تُعدّ مصدرًا للنجاة الفردية في الآخرة، فحساب الفرد على عمله لا على عمل الآخرين، كما أنها خادمة لغايات اجتماعية سياسية، فعندما

يكون المقصود النجاة الجماعية، فنحن أمام عمل سياسي اجتماعي، بمؤثرات دينية، أو بحاضنة دينية.

ويبقى الجهاد، وهو العبادة الأكثر دلالة على الهدف، والأكثر ضمانًا لتحقيقه، والأداة أو السلوك الإيماني المؤكد للحماية، وتسييج المكتسبات، وضمان الحماية للمنجزات، بل وإحداث منجزات جديدة، ولن يكون متاحًا تبرير هذا السلوك أو هذه العبادة إذا اقتصرنا بالإسلام على أنه عقيدة، فالعقيدة تحتاج إلى الجهاد الأكبر الذي أشار إليه أحد الأحاديث النبوية، ولا تحتاج إلى سل السيوف وتجييش الجيوش. ما يحتاج إلى ذلك هو دائمًا هدف من نوع آخر، مادي النشاط؛ أي ليس داخل النفس والعقل لدى المؤمن، بل يحتاج إلى معاني القوة المادية، والحماية للمكتسبات المتحصلة، وضمان الحصول عليها وعلى غيرها. وهو سلوك أو أداة من أدوات السياسة ومسالكها التي لا بد منها، فلا دولة دون سياج من قوة عسكرية أو غيرها، تضمن لهذه الدولة وجودها وبقاءها، وهذه سبيلها الجهاد في الإسلام، والذي يؤكد حماية الدولة وقوتها. (انظر حسن ابراهيم،2019، 91)

خلاصة القول أنَّ الإيمان بإله واحد، والاستدلال بمرجعية واحدة، والإيمان بالرسل السابقة، والإيمان بالملائكة، والعبادات: كالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد، كل هذه العبادات هي من صميم الدين والعقيدة. لكن أهميتها لا تقف عند كونها سبلًا لإرضاء الله، أو الحصول على الجنة، ولكنها أسس مهمة لبناء مجتمع قوي ومتجانس، ومصدر قوي لتشكل هوية المسلم وعلاقته مع غير المسلم، هوية لا ينشب معها الصراع، خاصة في مجتمع متعدد الفئات والهويات كمجتمع المدينة.

2- لا إكراه في الدين There is no compulsion in religion:

لقد عانى البشر طوال تاريخهم من نمطين من الاستبداد، هما: الاستبداد المادي السياسي الذي يعتمد على القهر، والقسر، بوصفهما وسيلتين لإخضاع إرادة الحرية في النفس البشرية، والاستبداد المعنوي الديني الذي يزيف وعي الإنسان بإنسانيته، ويقنعه بالعبودية والرضا بالدون. وقد جاء النص الإسلامي معلنًا تحرير الإنسان من هذين الداءين، وذلك بثورته على الطاغوت الزماني والروحاني.(الشنقيطي، 2018:245)

بالرغم من قيام الدولة في المدينة في الأصل على أسس دينية، فإنها أقرت مبدأين لا وجود لهما إلَّا في دولة غير دينية، وأول هذين المبدأين هو حرية الأديان، وهي حرية لا تُقرّها الدولة الإسلامية فحسب، بل تتعهد برعايتها. أما المبدأ الآخر فهو مبدأ تعريف فكرة الوطن والدولة في أوسع معانيها تسامحًا وإنسانية، وهو مبدأ يكفل المساواة في الحقوق والواجبات الوطنية بين جميع أفراد الدولة على اختلاف أجناسهم، وألوانهم، ولغاتهم، وعقائدهم.(أحمد الشريف،1985،406)

إنَّ منع الإكراه في الدين من أهم القيم السياسية الإسلامية. وينبثق من مبدأ منع الإكراه في الدين كل الحريات المتصلة بالتفكير والتعبير. فإذا كان من حق الناس الاختلاف في فهم المعاني الكلية ذات الصلة بأصل الوجود ومغزى الحياة، دون أن يترتب على ذلك عقوبة دنيوية، فالأولى أن يكون من حقهم الاختلاف فيما هو دون ذلك من اجتهادات في تفاصيل الرأي وتقديرات الحياة.(الشنقيطي،2018:250)

وعلى الرغم من أنَّ الدين الإسلامي يدعو لعبادة إله واحد، فإنه منع الإكراه في اعتناق هذا الدين، وترك الحرية للبشر في ذلك. فقد جاء التحرير من السلطة الدينية، ومنع الإكراه في الدين في نص قرآني محكم، هو قوله تعالي: "لا إكراه في الدين" (البقرة: 265)

وحين سنّ القرآن للمسلمين القتال – في بداية المرحلة المدنية من العهد النبوي– كانت حرية الدين من أهم غايات الجهاد ومسوغاته، تحقيقًا لحرية العبادة للجميع دون قهر أو إكراه، ليكون الدين لله خالصًا: "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع صلوات ومساجد يُذكر فيها اسم الله كثيرًا". ثم جعل الإكراه في الدين فتنة توجب على المسلمين القتال ضدها؛ حتى يرتفع الحرج عن ضمائر البشر، ويعبدوا ربهم دون قهر أو جبر:" وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله".(الشنقيطي،246:2018)

وليس منع الإكراه في الدين – كما سنه الإسلام – مبنيًّا على فلسفة نسبية تسوّي بين الأديان، على نحو ما نجد في نظريات التعددية الدينية المعاصرة، بل هو مبدأ أخلاقي يقضي بحق الناس في المعاملة المنصفة، بغض النظر عما تقتنع به عقولهم من عقائد. والحكمة من هذا المبدأ أنَّ الإكراه في الدين لا يُثمر تدينًا صادقًا مقبولًا عند الله تعالى، بل يورث نفاقًا ملتبسًا بلبوس الدين. أما التدين الحق الخالص فهو التدين المنقوع في الحرية، دون سلطة من دولة، أو سطوة من المجتمع. (الشنقيطي،247:2018)

وهنا يبدو جليًا العناصر المؤثرة في تكوين الهوية الجديدة لدى سكان مجتمع المدينة، فالحرية أساس مهم في تشكل الهوية، فلولا حرية الاعتقاد لن يكون هذا المجتمع منسجمًا أو صالحًا للاستمرار، ولكن سيكون مرتعًا لنشوب الصراع، خاصة مع تعدد الأديان المتجاورة فيه.

3- الحريةFreedom :

بناء على العرض السابق للعقيدة، وعدم الإكراه في الدين، نستنبط قيمة ثابتة من القيم المهمة التي أكده الدين الإسلامي، هذه القيمة هي أساس قوي لتشكل أي هوية، والعنصر الأهم أيضًا بالنسبة للعناصر الأخرى، فبدون "الحرية" لن تكون هناك هوية، بل فرض وسبب في حدوث الصراع، فلابد للحرية كي يشعر الإنسان بالقدرة على الاستقرار في الفكر والعقل.

وتتجلى الحرية في أغلب أمهات القيم السياسية، فبعض الحريات الفردية مندرجة ضمن مبدأ التكريم الإلهي والاستخلاف في الأرض، وبعض الحريات العامة متضمنة في مبادئ العدل والشورى ومنع الإكراه في الدين، وغيرها من قيم سياسية منصوصة. (الشنقيطي، 2018، 144)

وتتجلى الدلالة الأخلاقية لخطاب القرآن حول الحرية من جهة في كونها شرطًا حيويًّا ورئيسًا في الإسلام، فلا يصح إيمان الفرد، ولا يتم إن لم يكن اختيارًا حرًّا، وعن اقتناع، وبعيدًا عن الإكراه، وهو ما جعل القرآن محرضًا على ممارسة الحرية، وداعيًا إليها، وتتجلى من جهة أخرى في معارضة القرآن، وإدانته كل نزوع إلى التسلط والإكراه.(جبرون، 2018، 268) فالناظر في تاريخ البشرية قبل الإسلام، وبصورة خاصة تاريخ العرب، يلحظ بسهولة علامات التشوه التي لحقت بكيان الإنسان على هذا الصعيد؛ إذ إنه تنازل عن حريته طوعًا حينًا، وكرهًا حينًا آخر، وفقد الشجاعة اللازمة لممارستها. وتبعًا لهذا التنازل تهرّب من تحمل مسؤولية أفعاله وتصرفاته.(جبرون، 2018، 272) أي أنه يمكن القول بأن هوية الإنسان حينها كانت مشوهة، ومسلوبة الإرادة؛ ومن ثم فهي فاقدة للمسئولية، وليس لها أهداف أو غايات تسعى من أجلها.

4- العدل Justice:

لكي تستخدم الحرية في مسارها الصحيح، لا بد من العدل بين كل الفئات، في الحقوق، والواجبات، والعقاب، والجزاء. إن العدل في الإسلام مبدأ مطلق شامل للعدو والصديق: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا"، وللمسلم وغير المسلم: "أن تبروهم وتقسطوا إليهم"، "وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم". قال ابن تيمية: "إن العدل واجب لكل أحد، وفي كل حال. والظلم محرم مطلقًا لا يُباح قط بحال". والعدل السياسي، تحديدًا، هو ما يعبر عنه في النصوص التشريعية الإسلامية بمصطلح "العدل في الحكم والقسم". ويتفرع منه العدل السياسي في التقاضي، باعتبار القضاء مرتبطًا بوجود سلطة سياسية قادرة على إلزام الناس بأحكامها. وقد ورد في العدل السياسي قوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلي أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".(الشنقيطي، 2018، 149) العدل -إذًا- يشمل العدو والصديق، والمسلم وغير المسلم، ومظاهره: عدل في الحكم والقسم، وعدل قضائي.

لقد كانت القرابة في المجتمع الجاهلي إحدى العقبات أمام تحقق العدل، والانحياز للقرابة- ظالمة أو مظلومة- كان فضيلة جاهلية؛ لهذا استهدفها القرآن وأفقدها مكانتها الاعتبارية في مجال العدالة، وأحل محلها معيار التقوى؛ إذ إن مظاهر كثيرة للعدل لا يمكن أن تتحقق إلا على حساب القرابة. منها الدية والقصاص، فمن خلال مبدأ القصاص – على سبيل المثال- سعى الإسلام إلى إلغاء جلَّ الفوارق السلبية المؤثرة في العدالة؛ إذ سوّى في أحكامه بين الرجل والمرأة، وبين الحر والعبد، وبين المسلم والذمي، فإذا قتل الرجلُ المرأةَ عمدًا قُتل بها، وإذا قتل الحرُّ عبدًا قُتل به، وإذا قتل المسلمُ الذميَّ قُتل به، والجروح قصاص، وهو أمر مخالف لمعهود العرب، فقد كان التمييز في العقوبات على أساس النسب، أو الجنس، أو الحرية، أو الدين متفشيًا.(جبرون، 2018، 259/257)

ث. الوسائل العملية لإدارة تعدد الهويات:

أولًا- المؤاخاة (توطيد الروابط الاجتماعية):

من النشاطات التأسيسية المهمة التي قام بها الرسول (صلى الله عليه وسلم) فور استقراره في المدينة "المؤاخاة"، التي لم يسبق إليها نبي آخر، وكان الهدف الرئيسي من هذا النشاط هو استقرار المجتمع الذي بدوره أهم أساس لبناء دولة جديدة، وضمان استمراريتها.

"ضم النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى كل واحد من الأنصار واحدًا من المهاجرين، وعقد بينهما برباط الأخوة على الحق والمواساة والتوارث بعد الموت، بحيث يرث المهاجر أخاه الأنصاري إذا مات والعكس، فكانت هذه صورة مشرقة للإخاء الإنساني المستمد من سماحة الإسلام". (عبد المحسن طه:2006،98)

لقد عالجت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار جانبًا سياسيًّا وجانبًا اجتماعيًّا في نشأة الدولة الجديدة، أما عن الجانب السياسي فهو استقرار الدولة وحمايتها من نشوب صراع محتمل، أما الجانب الاجتماعي – والاقتصادي أيضًا- فهو علاج المشكلات التي تواجه المهاجرين إلى المدينة؛ أي أنه علاج مشاكل السكان الجدد؛ حتى يتأسس مجتمع مستقر اجتماعيًّا ونفسيًّا يقدر أفراده على بنائه وإنتاج كل ما هو جديد فيه.

"عملية المؤاخاة في إطار الفهم العام لاهتمامات النبي وتوجيهاته، تبدو منسجمة معها، وهي لا تهدف لإنجاز إيمان فردي ينجي المؤمن من الهلاك في الآخرة، بل تهدف إلى صناعة تضامن اجتماعي قوي، تحتاجه الجماعة والدولة الوليدة لتكون متماسكة قوية، خاصة مؤاخاة كل فرد من المهاجرين بفرد من الأنصار، وهذا سبيل لاستلال الضغائن التي يحتمل أن تقع في أحداث الحياة اليومية وتنافس الجماعتين، والتي قد تسبب الإرباك للنشاط المجتمعي الذي تسود فيه عصبيات من نوع سابق، هي

العصبيات القبلية التي يريد الإسلام نسفها واستبدالها بعصبية عقدية من نوع لم يألفوه، ويجب أن تضمنها الدولة. ومن قبيل الاحتياط لما قد يحدث، تمت عملية المؤاخاة الاستباقية، التي تضمن تفرغ الدولة أو الحاكم لإدارة أمور أخرى ملحة". (حسن إبراهيم أحمد: 2019،96)

فقد كان نظام المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وداخل كل فريق منهما، الشكل الأعلى الذي بلغته آلية الصهر والدمج بين المكونات المختلفة التي ستتكون منها تلك الجماعة السياسية. فقد آذن نظام المؤاخاة المديني بنهاية وظيفية للانتظام القبلي العربي التقليدي وموروثه العصبي. فهو قام على مقتضى شراكة جديدة غير الشراكة في النسب، هي الشراكة في الدين. ولم تكن تلك النهاية حاسمة، قاطعة، بحيث تنفصل فيها الشراكة الجديدة عما قبلها – ولذلك وصفناها بأنها وظيفية– وإنما أتت تتحقق في سياق سياسي خاص كان يقتضيها ويفترضها: إنشاء جماعة جديدة متغايرة في الأساس الذي تقوم عليه (الدين بدل النسب) دون إسقاط القوام الذي بنيت عليه الجماعة قبل نظام المؤاخاة، والذي ظل يحكم – إلى هذا الحد أو ذاك– نظام الاجتماع المديني، وخاصة بعد أن انتهى العمل بنظام المؤاخاة، ونسخ بالعود إلى عصبية الأرحام والقرابة. تلك المؤاخاة كانت مؤاخاة في (الله) وليست مؤاخاة في الدم والرحم والنسب. ولنظام المؤاخاة النبوي وظيفة سياسية حاسمة لا تخفيها رسومه الدينية: صهر مكونات الجماعة الإسلامية الاعتقادية في كيان جديد تعلو على عناصرها القبلية التأسيسية هي (الجماعة السياسية الإسلامية). (بلقزيز،124،2014)

"تبدو أهمية عملية التأخي في تغليب الانتساب إلى الإسلام على أي انتساب آخر، وهذا يجعل المسلمين أكثر تماسكًا حين تتجاوز العصبية القبيلة إلى كيان أوسع هو الإسلام الجديد، ولقد رأينا كدليل على حصول العصبية للدين الجديد، كيف كان بعض المسلمين يواجه أحدهم أخاه أو والده أو أحد أقربائه وأبناء عشيرته وعصبته

القرابية، في المعركة في ظل إمكانية قتله، وذلك ناتج تربية تريد الوصول إلى ما بعد أي تجاوز الكيانات المسببة للشقاق والتناحر، لتنعم في كيان واحد هو كيان الدولة. والمؤاخاة هي نموذج للعلاقة المستقبلية بين أبناء الجماعة يمكن أن يسهم في إنقاذ المجتمع من التناحرات؛ أي أنه هدف سياسي، وليس فرديًا روحيًا".(حسن إبراهيم أحمد:2019،96)

ويؤكد جبرون أنَّ "أحكام «الولاء والبراء» نزلت في طور بناء الجماعة الإسلامية، وبناء الرابطة الإيمانية بين الأفراد المسلمين، ومنحها التفوق على غيرها من الروابط الاجتماعية العائلية والقبلية والأحلاف والصداقات التي كانت راسخة ومهيمنة على الوجدان العربي في المجتمع الجاهلي قبل الإسلام. وكان طبيعيًّا في هذا السياق التأسيسي استهداف الإسلام العلاقات القديمة، والإصرار على تفكيكها وإضعافها، مد ذلك في إنكار الأواصر العرفية والتقليدية المرتبطة بعلاقة الموالاة خلاف، وإنكار الروابط العائلية المختلطة (بين المسلمين والكفار)، والاعتراف بالرابطة الإيمانية فحسب".(جبرون:2018،89) وهو ما تؤكده Katrin من أن المراسيم المختلفة تحث أبناء الأمة على معارضة معتدٍ بينهم، حتى لو كان من ذويهم. وبذلك فهي تصور أمة فاعلة تتولى مسؤولية الحفاظ على العدالة، وتنفيذها بين أعضائها وعدم حصر المسؤولية في السلطة المركزية.(Katrin,jomaa:2020,192)

من الطرح السابق يتبين أن الكتابات كلها اتفقت على أن حدث المؤاخاة الذي قام به النبي (صلى الله عليه وسلم)، هو حدث سياسي في المقام الأول، الهدف منه استقرار المجتمع الجديد، وتحري المجتمع من العصبية القبلية التي كانت سائدة إلى عصبية عقدية، وتغليب الانتساب إلى الإسلام على أي انتساب آخر، وتناغم كل أفراد المجتمع في كيان واحد، هو كيان الدولة.

ثانيًا– دستور المدينة (التسامح الديني والمواطنة):

تكونت الدولة الإسلامية منذ نشأتها بالمدينة تحت قيادة الرسول –صلى الله عليه وسلم– على أساس دستوري مكتوب، وهو النص الذي يحدد قواعد العلاقة بين فئات المجتمع المختلفة، أو كما يعبر عنها الشعيبي: العقد الاجتماعي الأول في تاريخ البشرية. وقيل عنه أيضًا إنه أقدم نص سياسي إسلامي، بنيت عليه العلاقة بين "مواطني" دولة النبي– صلى الله عليه وسلم– في يثرب، من رعايا مختلف الديانات: المسلمين من المهاجرين والأنصار، وأهل الكتاب من اليهود، وبقايا مشركي المدينة، وقد أطلق عليهم رعايا الدولة الإسلامية، وإن كان معنى الرعية كما جاء في الحديث الشريف: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"، ينطبق على عدة صور من المسئولية، فإن القدر المشترك هو رعاية جميع حقوق الرعية. ورعاية جميع الحقوق المشروعة هي لب كلمة "المواطنون" بحسب المصطلح المعاصر، فلا وجه للتفريق بين مدلول الرعايا والمواطنين في المجتمع الإسلامي.(الشعيبي:2006، 62).

فقد نجح الرسول –صلى الله عليه وسلم– من خلال صياغة بنود صحيفة المدينة أن يقدم أنموذجًا لأول وثيقة ومعاهدة سياسية اتسعت لتستوعب طوائف وأجناس وعقائد مختلفة من عرب ويهود. وكانت هذه الصحيفة بمنزلة عقد حسن جوار، وتحالف دفاعي ضد العدوان، ويتكافل أعضاؤها على نصرة بعضهم بعضًا، وحماية عقائدهم ممن يريد أوطانهم أو جماعتهم بسوء. وهم بذلك يكفلون حرية العقيدة وحرية الدعوة لأعضاء الميثاق على تباين معتقداتهم. وفي هذا الميثاق وضع أساس الدولة، وأصبح المؤمنون والمسلمون رعايا هذه الدولة على اختلاف أجناسهم وعصبياتهم أسيادًا وموالي، أمة واحدة دون الناس، هذه الأمة تتعاقد في هذه الوثيقة مع أمم من ديانات أخرى. (الزين عوض صالح أحمد، 2012، 100/99)

ويصرح دستور المدينة في نصوصه بأن لكل طرف من الأطراف المتعاقدة دينه ومعتقده، يمارسه بكل حرية في ظل النظام الجديد؛ لأنها ليست دولة قبيلة، أو دولة مدينة، أو دولة دم، أو أرض، وإنما هي دولة فكرة تفتح أبوابها لمختلف الأديان ما برئت من نزعات العدوان. وترجم ذلك من خلال ما أقره لليهود من العيش بأمن وسلام إلى جانب المسلمين، يمارسون معتقداتهم وأمور دنياهم الخاصة بهم. يقول غوستاف لوبون: "لقد ألف الرسول بين قلوب العرب بالإسلام، وإنهم–الرسول والمسلمون– اتخذوا ما أمرهم به من العدل والإحسان والتسامح والرأفة بالأمم المظلومة دستورا لهم".(الشعيبي،2006، 177)

وقد نظمت الوثيقة العلاقة بين المواطنين أصحاب الهويات المختلفة من خلال:

أ- **المساواة أمام القانون:** فقد تضمنت الوثيقة تأكيد المساواة أمام القانون، وسيادة القانون على الجميع، دون تمييز بين قوي وضعيف، وعدم التمييز القائم على الجنس، أو اللون، أو الأصل، وتأكيد حرية العقيدة. (الزميع:2018، 106)

ويؤكد الشعيبي أنَّ "أعظم ما حققته الدولة الجديدة في المدينة، أنها حطمت التفرقة العنصرية والتمايز بين جميع المتعاقدين في الحقوق والواجبات العامة، فلليهود والوثنيين من الحقوق ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات ما على المسلمين إلا فيما يتصل بدينهم، فلا يقام عليهم الحد فيما لا يحرمونه، ولا يدعون للقضاء في أعيادهم".(الشعيبي،2006، 150)

ب- **تفويض حق التأديب إلى الجماعة بدلًا من الفرد:** يعد هذا انتقالًا حاسمًا له دلالته في المجتمع العربي الجديد، وهو مرحلة متوسطة في قانون العقوبات بين العقوبة على المستوى الفردي في المجتمع القبلي، والعقوبة على مستوى تشريعات والقوانين في مجتمع الدولة، وكان لذلك التنظيم أعظم الأثر في تفادي الحروب الداخلية والاضطرابات.(الشعيبي،2006، 138)

ت–**من اقتصاد الملة إلى اقتصاد الدولة:** يعبر عبد الإله بلقزيز عن جانب تنفيذي من قبل الرسول – صلى الله عليه وسلم– في العلاقة مع الآخر الذمي من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال ما أطلق عليه تحول اقتصاد الدولة من اقتصاد ملة إلى اقتصاد دولة، موضحًا أنه مع قيام (دولة المدينة)، وتوسع نطاق سلطانها خارج حدودها الجغرافية الضيقة، خضعت لها قبائل ومناطق من خارج المجال الحجازي المباشر :(مكة، والمدينة، والطائف)، تدين بالنصرانية أو بغيرها من العقائد، وانعكس هذا المعطى السياسي للدولة على معطيات نظامها الاقتصادي؛ إذ لم يعد ممكنًا النظر إلى النظام الاقتصادي في الإسلام بوصفه نظامًا خاصًّا بالمسلمين، بل بات واجبًا في اتصاله بنوع الدولة التي قامت في بلاد الحجاز والجزيرة العربية بوصفها دولة متعددة الملل، وإن كان الغالب فيها كثرة المحمديين. وأشار أيضًا إلى أنَّ الاقتصاد في كيان هذه الدولة مرّ بأربع مراحل، كانت فيها صفة التدرج والتغير من اقتصاد الملة إلى اقتصاد الدولة، ثم ثبت على أنه اقتصاد دولة في النهاية وليس اقتصاد ملة؛ أي من اقتصاد الجماعة الاعتقادية إلى اقتصاد الجماعة السياسية؛ أي أن النبي أقام دولة مدنية لا دولة دينية، لا يستند تشريعها الاقتصادي والسياسي إلى المفاصلة الدينية، وإنما إلى المشترك الاجتماعي– السياسي.(انظر بلقزيز، 2014،179).

نتائج الدراسة:

1- لقد أرسى الدين الإسلامي مجموعة من القواعد والقيم بين معتنقيه لها صفة الثبات والاستمرارية؛ لأنَّ الحفاظ عليها من تمام الحفاظ على الدين، وبدورها كانت تعد الأساس لهوية محورية جمعت كل طوائف المجتمع على اختلافها، فحفاظ المسلم على هذه القيم هو حفاظ على علاقته بربه، وحفاظ غير المسلم عليها هو حفاظ على احترامه لقواعد المجتمع الذي كان يحكمه هذا الدين؛ إذ إن التوحيد؛ أي الإيمان بإله واحد بالنسبة للمسلم، وعدم الإكراه في الدين بالنسبة للجميع، والعدل، والحرية، والمساواة، كل هذه العبادات والقيم هي من صميم الدين والعقيدة. لكن أهميتها لا تقف عند كونها سبلًا لإرضاء الله، أو الحصول على الجنة، ولكنها أسس مهمة لبناء مجتمع قوي ومتجانس، ومصدر قوي لتشكل هوية المسلم وعلاقته مع غير المسلم، هوية لا ينشب معها الصراع، خاصة في مجتمع متعدد الفئات والهويات كمجتمع المدينة.

2- النبي- صلى الله عليه وسلم- لم يكن يسعى لإلغاء الهويات السابقة في مجملها؛ لما في ذلك أيضًا من إحداث خلل داخل النفوس التي طالما اعتادت على نمط حياة معين، وهو من صفات الدين الإسلامي أيضًا، ومثال على ذلك نصوص تحريم الخمر التي لم يتنزل بها الوحي مرة واحدة أو بشكل قطعي، بل أخذت مراحل تدريجية تراعي ظروف البشر الذين اعتادوا على وضع معين في الحياة لمدة طويلة. (تعاليم الدين تحترم خصوصية الهوية وتجذرها في النفس البشرية).

3- إن تأسيس النبي – صلى الله عليه وسلم- لدولة مكتملة الأركان – دولة ذات معالم محددة من الأرض والناس والسيادة – في المدينة هو أهم عوامل إدارة الهويات؛ إذ إن الدولة هي التي تتحكم في وضع سياسة إدارة الهويات. وقد تم

ذلك من خلال تحقيق الانسجام بينه بوصفه قائدًا لتلك الدولة، وبين المحكومين في هذه الدولة أو تلك الهويات المتعددة. وهذا الانسجام التعاقدي الطوعي تم تحقيقه من خلال البيعة، ودستور المدينة المكتوب الذي وضعه الرسول عليه الصلاة والسلام. وكذلك تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع نفسه؛ أي أفراد تلك الهويات.

4- من الوسائل العملية التي قام بها النبي –صلى الله علية وسلم – لإدارة تعدد الهويات هي المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ولقد عالجت جانبًا سياسيًّا وجانبًا اجتماعيًّا في نشأة الدولة الجديدة، أما عن الجانب السياسي فهو استقرار الدولة وحمايتها من نشوب صراع محتمل، أما الجانب الاجتماعي– والاقتصادي أيضًا– فهو علاج المشكلات التي تواجه المهاجرين إلى المدينة؛ أي أنه علاج مشاكل السكان الجدد؛ حتى يتأسس مجتمع مستقر اجتماعيًّا ونفسيًّا يقدر أفراده على بنائه، وإنتاج كل ما هو جديد فيه.

5- دستور المدينة كان أيضًا من الوسائل العملية التي نظم بها الرسول العلاقة بين "مواطني" دولة النبي– صلى الله عليه وسلم– في يثرب، من رعايا مختلف الديانات: المسلمين من المهاجرين والأنصار، وأهل الكتاب من اليهود، وبقايا مشركي المدينة، وقد أطلق عليهم رعايا الدولة الإسلامية. فقد حطم التفرقة العنصرية والتمايز بين جميع المتعاقدين في الحقوق والواجبات العامة، فلليهود والوثنيين من الحقوق ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات ما على المسلمين.

تعقيب:

في النهاية تجدر الإشارة إلى أنَّ الكتابات العربية والأجنبية قد استفاضت في الحديث عن دولة الرسول- صلى الله عليه وسلم- من خلفيات نظرية وأيديولوجية مختلفة، إلَّا أنَّ الحديث عن تعدد الهويات في مجتمع المدينة من منظور علم الاجتماع كان نادرًا بندرة الحديث عن تعدد الهويات عامة في الدراسات العربية والأجنبية. وعليه فقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على هذا الموضوع، وليس بمقدور عدد من الصفحات أن يكون قد شمل كل جوانب البحث، إلَّا أننا نأمل أنه قد يكون رسم بعض الخطوط العامة التي يمكن للباحثين في المجال السوسيولوجي الاستفادة منها؛ ومن ثم الاستفاضة في البحث في هذا المجال؛ نظرًا لأهميته الكبيرة في مجتمعنا الحديث.

أهم التوصيات:

إن من أهم صفات الهوية المحورية الناجحة من أجل الحفاظ على الاستقرار والتقدم في مجتمع متعدد الهويات:

أ- أن تعزز الإحساس بالتفرد، لكن في إطار الجماعة، وأن تدعم إحساس الجماعة دون أي طغيان منها على حرية الأفراد.

ب-أن تضم منظومة قيم متكاملة ومتماسكة، بها قدر عالٍ من الثبات، وتستمر فترات طويلة دون انحدار، وبها كذلك قدر عالٍ من المرونة يسمح بتطبيقها على مختلف الأماكن في مختلف الأزمنة.

ت-أن تتسبب في حدوث الاندماج دون الانصهار التام؛ أي تحافظ على الخصوصية، وتمنع حدوث الصراع بين الفئات المتباينة.

ث-أن يكون لها القدرة على جعل أفرادها مؤمنين بها، وتابعين لها، ومدافعين عنها، مهما اختلفت انتماءاتهم.

ج- ألا تلغي ما قبلها، ولا تحتكر الفئات لحسابها، لكنها تتفق على ما يناسب المجموع، وتختلف مع ما يسبب الخلل للمجموع.

المصادر والمراجع

أولًا- المراجع العربية:

1- أحمد إبراهيم الشريف: مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، دار الفكر العربي،1985م.

2- أحمد بعلبكي وآخرون: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان،2013، ط1.

3- أحمد قائد محمد الشعيبي: وثيقة المدينة (المضمون والدلالة)، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة- قطر، 2006، ط1.

4- أكرم ضياء العمري: المجتمع المدني في عهد النبوة خصائصه وتنظيماته الأولى، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1983م.

5- محمد جبرون: في هدي القرآن في السياسة والحكم (أطروحة بناء فقه المعاملات السياسية على القيم)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر،2018، ط1.

6- أنتوني جيدنز: علم الاجتماع (مع مُدخلات عربية)، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2005م.

7- أندرو هيود: مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2012م.

8- الزين عوض صالح أحمد: صحيفة المدينة (622 - 623 هـ): دراسة تاريخية تحليلية. مجلة جامعة كسلا، ع2012،2م.

9- حسن إبراهيم أحمد: النبي والدولة: بحث في أولية الدولة في الإسلام، دار كنعان، دمشق،ط1، 2019م.

10- دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه: ما المواطنة؟ ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة،2016م.

11- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، 2001العدد 2.

12- عبد الإله بلقزيز: النبوة والسياسة،2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط2.

13- عبد الله محمد الغذامي: القبيلة والقبائلية (أو هويات ما بعد الحداثة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،ط2، 2009م.

14- علي فهد الزميع: في النظرية السياسية الإسلامية (دراسة تحليلية نقدية لمسارات الفكر السياسي السني والشيعي)، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت، 2018، ط1.

15- عبد المحسن طه رمضان: تاريخ الدولة الإسلامية، الجزء الأول صدر الإسلام، القاهرة، ط3، 2006م.

16- كاظم شبيب: المسألة الطائفية (تعدد الهويات في الدولة الواحدة)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2011،ط1.

17- محمد المختار الشنقيطي: الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية (من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي)، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة – قطر، ط1، 2018م.

18- محمد مختار الشنقيطي: أمة النخلتين: الهوية العربية ظاهرة سياقية، مجلة تبين، العدد 24،2018م.

19- محمد سليم العوا: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة – مصر، ط2، 2006م.

20- مجموعة مؤلفين: السلوك الحضاري والمواطنة، تحرير إدوارد سي، ترجمة سمير عزت نصار، دار النشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1995م.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

21- Elke Murdock: Multiculturalism, Identity and Difference, Experiences of Culture Contact, Palgrave Politics of Identity and Citizenship Series, eBook, Esch-sur-Alzette , Luxembourg,2016.

22- John L. Esposito: ISLAM THE STRAIGHT PATH ,Updated with New Epilogue New York Oxford, OXFORD UNIVERSITY PRESS,2005.

23- Katrin ,Jomaa: "Social Justice and Islamic Legal/Ethical Order: The Madinah Constitution as a Case Study from the Prophetic Period." *Islamic Law and Ethics*, edited by David R. Vishanoff, International Institute of Islamic Thought, 2020, pp. 162–206. *JSTOR*, https://doi.org/10.2307/j.ctv19prr5b.11. Accessed 18 Oct. 2022.

24- حوار مترجم على يوتيوب بعنوان (أوروبا والمهاجرين– فن التعايش الصعب – عالم الاجتماع البولندي زيغمونت باومن) بتاريخ 2015/9/15، رابط الفيديو (https://www.youtube.com/watch?v=IWwISNr4A7s)

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 105
November 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233